الهـــوة
بين الدول الغنية والدول الفقيرة

للدكتور محمود محمد محمد نور
مدرس الاقتصاد
بكلية التجارة ــ جامعة الأزهر

المشـــكلة :

لا يوجد شعب يعيش بمعزل عن الشعوب الأخرى كما لا توجد دولة تعيش بمعزل عن غيرها من الدول . فالعالم فى القرن العشرين متصل بعضه بعضا فى شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية على الرغم مما يبدو للبعض أن الدول الغنية تعيش فى معزل عن الدول الفقيرة . فتكنولوجيا المواصلات ربطت العالم بأسره بشبكة من وسائل الاتصـــال السريع ــ من تلغراف وتليفون ولاسلكى ، بحيث يبدو أن دول العالم كله قد اقتربت مع بعضها البعض . كما أن الثورة فى وسائل المواصلات المـــادية ــ من سيارات وسكك حديدية وطائرات وسفن ــ وثقت من هذا الرباط بحيث ان اى حدث سياسى أو اقتصادى فى أية دولة من الدول يعرف فى التو واللحظة فى جميع أنحاء العالم ، بل ويؤثر بشكل ما على بقية الدول المتصلة بالدولة التى حدث فيها الحدث . وبمعنى آخر فالعالم اليوم يكاد يصبح عالما واحدا على حد تعبير السياسى القديم ويندل ويلكى(١) .

وعلى الرغم من أن الاختراعات والتكنولوجيا الحديثة تربط دول العالم كله ــ بصرف النظر عن اختلاف نظمها السياسية ــ بشبكة محكمة من العلاقات الدولية السلمية الا أن ثمة ظاهرة اقتصادية خطيرة بدأت تهدد هذه العلاقات الدولية ، ونعنى بها ظاهرة انقسام العالم الى دول غنية ودول فقيرة . وهو الانقسام الخطير الذى بدأ يفرض وطأته على العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية متمثلا فى الهوة المتزايدة الاتساع التى تفصل بين مستوى معيشة الدول المتقدمة ودول العالم الثالث . ويكفى للتدليل على بشاعة هذا الانقسام ان نذكر أن الدول المتقدمة التى تمثل ٢٥٪ من سكان العالم تحصل على ٨٠٪ من الناتج القومى بينما تحصل الدول النامية على العشرين فى المـــائة الباقية مع أن سكانها يمثلون ٧٢٪ من سكان

---

(١) تنبأ السياسى الامريكى القديم Windell Wilkie أثناء الحرب العـــالمية الثانية بأن التقدم العلمى فى المواصلات بأنواعها المختلفة سوف يجعل العالم كله بصرف النظر عن اختلاف دوله « عالما واحدا » .

Windell Wilkie «One World» 1944.

العالم . ويعنى ذلك ان النسبة بين متوسط دخل الفرد فى الدول النامية ومتوسط دخل الفرد فى الدول المتقدمة لا تتجاوز ١ الى ١٤(١) .

ومما يزيد من أهمية هذه المشكلة ــ مشكلة انقسام العالم الى دول غنية واخرى فقيرة ــ ان الدول الفقيرة أصبحت اليوم تشعر بفقرها وتحس به تماما معتقدة ــ عن صواب ــ أنها غير مسئولة عن فقرها الحـالى وانما تسبب فى ذلك الاستعمار الذى استغلها سياسيا واقتصاديا لفترة طويلة من الزمن نهب خلالها ثرواتها بطريقة بشعة(٢) .

ويضاف الى ذلك ان الفقر المدقع المنتشر بين جماهير تلك الدول والذى يصل الى شفا المجاعة وانتشار المرض والحاجة والعوز مع شـعور نفسى بهذا كله مسألة على جانب كبير من الخطورة قد امتد أثرها الى حروب واضطهادات وعدم استقرار . وبالجملة فقد ادى هذا كله الى وعى شعبى وجماهيرى بانقسام الدول الى دول فقيرة لا تجد شعوبها الا أقل الضروريات ودول غنية تنعم شعوبها بما فوق الضروريات(٣) .

وقد بدأت الدول الفقيرة بعد الحرب العالمية الثانية تمارس عمليات التنمية أملا فى رفع مستوى معيشتها ، وتضييقا للهوة التى تفصل بينها وبين الدول الغنية ، الا انها كانت تصطدم بعقبات كثيرة تقف حجر عثرة أمام طريق التنمية(٤) . هذا ــ بينما الدول الغنية لحسن تطبيقها للتكنولوجيا الحديثة تنطلق بسرعة مذهلة نحو آفاق اقتصادية مرتفعة ومن ثم زادت الهوة ــ أو الفجوة ــ التى تفصل بين نوعى الدول عمقا واتساعا(٥) .

ان دولا كثيرة من العـالم الثالث ما زال مستوى معيشة سكانها دون المستوى الانسـانى أو فى مستوى العـدم . ولذلك فان مسئولية الاقتصاديين والسياسيين على جانب من الأهمية فى ضمان التفاعل الخلاق والتفاهم بين الدول التى تملك والدول التى لا تملك .. بين الدول الصناعية الغنية والدول الفقيرة المنتجة للمواد الخام بهدف التقدم على أسس من العدالة والمساواة .

---

(١) Simon Kuznets, «The gap : Concept, Measurement Trends» Article in The Proceedings of a conference held by the International Economic Association at Yoguslavia in 1970. p. 5.

(٢) « نهب العالم الثالث » تأليف بير جاليه وترجمة الهيثم الايوبى ــ دار الكاتب العربى للطباعـة والنشر .

(٣) Heilbroner R. «The Great Ascent» New-York Evanston 1963, p. 17.

(٤) Paul Streen. «Obstacles to Development». 1969.

(٥) Myrdal, G., «An. Inquiry into The Poverty of Nations Vol. I. London 1968, page 40.

١ ــ تاريخ المشكلة وتطــورها

رغم ان المجتمع الدولى عرف دائما الدول الغنيةوالدول الفقيرة منذ عصور تاريخية سحيقة الا أن الهوة التى كانت تفصل بينهما لم تكن تذكر . ثم تغيرت الأوضاع فجأة بعد الثورة الصناعية فى أوائل القرن التاسع عشر حين جنت الدول التى ظهرت بها الثورة مكاسب مادية هائلة نتيجة استخدام العدد والآلات البخارية ونتيجة اقامة المصانع الضخمة التى تصنع الآلاف من السلع التامة الصنع التى تصدرها الى الدول الفقيرة التى كانت تسمى فى ذلك الوقت بالمستعمرات . ومن ثم دأبت الدول الصناعية على استغلال دول أخرى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لامتصاص ثرواتها القومية . كل هذا أدى الى بدء ظهور مادرج على تسميته بالهوة The Gap بين الدول الصناعية الغنية أو المستعمرة وبين الدول الفقيرة المنتجة للمواد الأولية أو المستعمرات .

وفيما بين مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ ونشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ شهد العالم قرنا من السلام والنظام والأمن والتقدم التكنولوجى والتجارة الأكثر حرية . كما شهدت هذه الفترة العديد من تحركات رأس المال والهجرة الدولية والتجارة الدولية ، ومن ثم نما دخل العالم بمعدل لم يسبق له مثيل وانتقل من نمو اقتصاد « الحصان والعربة الخفيفة » الذى لم يكن معدله يزيد عن ١٪ فى السنة الى اقتصاد السكك الحديدية بمعدل يتراوح بين ٢٪ ، ٣٪ (١) .

الا أن الحقيقة التى أثبتها الواقع التاريخى ان دخل الفرد فى المتوسط فى الدول الغنية التى تكون ٣٠٪ من سكان العالم نما بمعدل يفوق معدل نمو دخل الفرد فى الدول الفقيرة التى تشكل ٧٠٪ من هؤلاء السكان فى ذلك الوقت . ولم يكن الفرق بين نمو المعدلين راجعا الى ارتفاع معدل زيادة السكان ، فقد كان هذا المعدل أعلى قليلا فى الدول الغنية منه فى الدول الفقيرة وانما كانت هناك أسباب اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية عديدة أدت الى اختلاف فى معدل نمو كل من اقتصاديات الدول الغنية والفقيرة .

ولقد كانت الفروق فى نصيب الفرد الواحد من الدخل القومى بين الدول الغنية والدول الفقيرة تتراوح بين ١ ، ٢ فى مطلع القرن التاسع عشر بينما هى اليوم ١ الى ٤٠ بالقيمة الاسمية أو ١ الى ٢٠ بالقيمة الحقيقية . وهكذا يبدو أن توزيع الدخل فى العالم يسير على المبدأ القائل « الغنى يزداد غنى والفقير يزداد فقرا » . ومن ثم ظلت الهوة أو الفجوة بصورتها المطلقة والنسبية فى دخول الدول الغنية والفقيرة تزداد اتساعا حتى الحرب العالمية الثانية . كما حدث نفس الشىء بالنسبة لدخول الفرد فى المتوسط بين هذين النوعين من الدول .

---

(١) Rosenstein- Rodan «The Have's and The have not's around the year 2000» Article in «Economic and World Order».

ولقد توقفت الهوة عن الاتساع فى الخمسينيات من القرن الحالى اذ كان معدل النمو يحوم حول ٤٪ سواء فى الدول الغنية (٣ر٨٪) أو فى الدول الفقيرة (٢ر٤٪) . ويرجع ذلك الى حقيقتين : الأولى ان الدول الفقيرة التى كانت تنتج ١٥٪ من الناتج الكلى الاجمالى العالمى نجحت فى رفع معدل نموها بنسبة ٤٪ عن المعدل الذى كانت تنمو به من ١٥٠ سنة مضت . ولقد كان فى الامكان زيادة المعدل عن هذا الا أن ذلك لم يتحقق واعتبر هذا المعدل قصة نجاح للدول النامية تدل على ان هذه الدول يمكن أن تستفيد من التقدم الاقتصادى والتكنولوجى الذى ساد آنذاك ، فضلا عن استفادتها من المساعدات التى قدمت لها والتى قدرت بما يتراوح بين خمس وسدس الاستثمارات الكلية . أما الحقيقة الثانية فهى ان الدول الغنية والتى تحصل على ٦٥٪ من الناتج القومى العالمى لم تحقق الا معدلا متواضعا من النمو وهو ٣ر٨٪ فيما عدا بعض دول غرب أوربا واليابان التى حققت معدلا يقرب من ٥ر٥٪ فى السنة . أما انجلترا والولايات المتحدة فقد حققتا معدلا يقرب من ٣٪ فقط .

ولقد تغير الوضع كلية فى العقد التالى — أى فى الستينات من القرن الحالى ، فبينما تساوت معدلات النمو الاقتصادى بين الدول المتقدمة والنامية أو كادت فى الخمسينيات زادت معدلات النمو فى الدول الغنية وكادت معدلات النمو فى الدول الفقيرة أن تتوقف . وذلك بسبب الانفجارات السكانية التى حدثت فى الدول النامية فى ذلك الوقت . فاقترب معدل نمو السكان من ٥ر٢٪ فى السنة فى الدول النامية مقابل أقل من ١٪ فى الدول الغنية . ومن هنا فان الفروق بين معدلات نمو الدول الغنية والدول الفقيرة بدت أكثر وضوحا فى الستينات بسبب زيادة السكان فى الدول النامية أولا وثانيا بسبب عدم استيعاب هذه الدول للتكنولوجيا الحديثة التى هى أساس التنمية ، وثالثا بسبب الديون الثقيلة الوطأة والتى وقعت فيها الدول الفقيرة والتى تجاوزت مائة وعشرين الف مليون دولار بينما بلغت خدمة الديون أى — سداد الفوائد والأقساط — أكثر من ٥٠٪ من حجم معونات التنمية الرسمية التى تقدمها الدول الصناعية الغنية . ومن هذا كله قيل بحق أن التنمية الاقتصادية فى الدول الفقيرة خلال الستينات والى الآن مخيبة للآمال(١) .

(١) Meadows and Others, «The limits to growth,» A Patomec associates books, 1972 page 24.

٢ ــ دول غنية وأخرى فقيرة

هناك ما يقرب من ١٣٩ دولة مستقلة فى هذا العام(١) . وهذا العدد الكبير من الدول المستقلة سياسيا واقتصاديا يمكن أن نقسمه الى خمسة أقسام منفصلة أو تكاد تكون منفصلة ، وهى :

(أ) الدول الرأسمالية الغنية : وهى التى تسمى فى المحافل الاقتصادية المعاصرة بالعشرة الكبار . ولعل أهم ما يميزها هو ارتفاع دخل الفرد فى المتوسط واتباعها للاسلوب الرأسمالى فى تسيير حياتها الاقتصادية . وهذه الدول هى : الولايات المتحدة الأمريكية ــ اليابان ــ ألمانيا الغربية ــ فرنسا ــ انجلترا ــ ايطاليا ــ سويسرا ــ النمسا ــ السويد ــ النرويج .

ماذا عن كندا واستراليا والدنمرك وهولندا ؟

(ب) الدول البترولية : وهى الدول التى ارتفع دخل الفرد فى المتوسط بها فجأة بعد الحرب العالمية الثانية والى يومنا هذا كنتيجة طبيعية لاكتشاف البترول ولارتفاع أسعاره بعد أكتوبر ١٩٧٣ ، لقد وصل دخل الفرد فى المتوسط فى دول الامارات العربية مثلا حسب تقرير البنك الدولى لسنة ١٩٧٤ الى ما يقرب من ١٣٥٠٠ دولار بينما وصل فى الكويت الى ١٦٤٠٠ دولارا أى انها من حيث دخل الفرد تجىء قبل الفئة الأولى من الدول . ومع ذلك فان دول البترول لم تكون بعد مؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية بنفس كفاءة المؤسسات التى توجد فى الدول الرأسمالية الغنية . ومن ثم قيل عنها انها لم تتخل بعد عن بعض مظاهر التخلف الاجتماعى القديم الذى لم يزل بعد عالقا بها على الرغم من هذا الارتفاع الكبير فى دخل الفرد بها فى المتوسط .

(جـ) الكتلة الشرقية : وهى مجموعة الدول التى تسير على النظام الاشتراكى ومنضمة الى مجموعة الكومنكون أى السوق الشيوعية المشتركة . ويعتبر دخل الفرد فى حالة وسط بين التقدم والتخلف الا أن معدل نمو هذا الدخل يسير بخطى ثابتة ينتظر معه أن يصل الى مستويات مرتفعة فى المستقبل . كما أن هياكلها الاقتصادية على درجة من التقدم فضلا عن أن التكنولوجيا الحديثة هناك فى مستوى عالى .

(د) الدول النامية : وهى الدول التى تكون ما يقرب من ثلثى مجموع الدول المنضمة الى هيئة الأمم المتحدة والبالغ عددها ١٣٩ . وتتميز بظواهر اقتصادية معروفة ويتراوح دخل الفرد فى المتوسط هناك ما بين ٢٠٠ دولار الى ١٠٠٠ دولار فى السنة .

---

(١) كانت غينيا الجديدة هى الدولة رقم ١٣٩ التى تنضم الى الامم المتحدة وهى التى حصلت على استقلالها فى ١٦ سبتمبر ١٩٧٥ بمناى عن التبعية الاسترالية .

(هـ) الدول الفقيرة : وهى تدخل اسما ضمن نطاق الدول النامية الا أن دخل الفرد فى المتوسط هناك هو فى حدود ١١٦ دولارا فى السنة مثل بعض الدول الأفريقية كرواندا مثلا التى يبلغ نصيب الفرد بها ٦٠ دولارا فى السنة يعنى ٥ دولارات فى الشهر ، وهذه الدول غالبا ما تتعرض للأوبئة والمجاعات والأمراض بشكل يكاد يكون منتظما(١) .

هذا هو التقسيم المفصل للدول عامة . الا أن الدراسة الاقتصادية العامة لموضوع الهوة لا تأخذ بهذا التقسيم التفصيلى السابق وانما تقسم الدول بشكل أكثر تبسيطا ، أى الى دول غنية يصل دخل الفرد فى المتوسط فيها الى أكثر من ٣٥٠٠ دولار فقيرة يتراوح دخل الفرد فى المتدسط بين ١٠٠ الى ٧٠٠ دولار . فهذا هو التقسيم الذى يبرز حدة الهوة بينهما ويجعلها أكثر وضوحا .

ولكن ماذا نعنى بالدول الغنيـــة والدول الفقيرة ؟ سؤال أجاب عليه الاقتصاديون المحدثون بمختلف وجهات النظر . فبعضهم يعتمد فى اجابته على أرقام الدخل القومى ودخل الفرد فى المتوسط بينما يعتمد البعض الآخر على الأعداد السكانية ونسبتهم الى هذا الدخل . وربما اعتمد فريق ثالث على مجرد الشرح والتفسير الموضوعى . ويهمنا هنا أن ننوه بكلمة موجزة عن المفهـــوم العلمى لكل من الدول الغنيـــة والفقيرة تقربا لمفهوم الهوة التى تفصل بينهما .

ان مفهوم الدول الغنية ببساطة هى الدول التى تتحكم فى انتاج واستهلاك قدر كبير من السلع الاقتصادية بالنسبة لعدد سكانها ، بينما الدول الفقيرة هى تلك التى تتحكم فى عدد قليل من السلع الاقتصادية بالنسبة لعدد سكانها . وبمعنى آخر فان نصيب الفرد فى المتوسط من هذه السلع يصبح أقل بكثير من المستوى الذى يقبله الانسان العادى ولدرجة قد يظهر عندها حرمان السكان من بعض السلع الضرورية اللازمة لمعيشتهم(٢) .

ويمكن ــ زيادة فى التحليل ــ القول بأن فكرة التحكم هذه التى وردت فى السطور السابقة انما تعنى جملة الأصول المادية التى فى حوزة الدولة والتى تستطيع استغلالها والتصرف فيها لصالح المجتمع . كما تتضمن أيضا الموارد البشرية المتاحة من حيث النوع والكم والكفاية الانتاجية وما الى ذلك من المظاهر الاقتصادية المؤثرة . الا أن الأثر الذى تحدثه الموارد المـــادية والبشرية يمكن تصويره بشكل أكثر دقة لو أننا نظرنا الى ما تنتجه سنويا

---

(١) Harvey Leibenstein «Characteristics of Under developed Areas» From Economic Back wardness and Economic Growth (New-York : John Wiley and Sons., 1957.

(٢) Mathew Mequeen «The Economic Development Problems and policies». Ch. 2 on the Population Explosion and economic development» p. 20.
Weidenfeld and Nicolson Publishers 1973.

من دخل قومى يعود على المجتمع بالخير . أى اننا لاننظر الى هذه الأصول فى حد ذاتها وانما بما يعود على المجتمع من فوائد انتاجية نتيجة استغلالها فى العملية الانتاجية القومية فى مدة اتفق على أن تكون سنة .

وعلى أية حال فهناك تعـــاريف اقتصادية أخرى عـــديدة للدول الغنية والفقيرة(١) الا أن الاعتماد على دخل الفرد فى المتوسط كمؤشر للتقدم أو التخلف لازال الى يومنا هذا من أفضل المؤشرات المعتمد عليها وخاصة عند المقارنة بين الدول الغنية والفقيرة على مدى طويل أو على فترات . ونعنى بالمدى الطويل المدى الذى تتلاشى عنده التقلبات الاقتصادية العابرة(٢) .

ولكن بعض الدول ــ وخاصة الصغيرة منها ــ تستطيع أن تحقق مستوى مرتفعا وثابتا فى نصيب الفرد من الناتج القومى لمجرد أن الطبيعة قد سخت عليها فجأة بأحد الموارد الطبيعية المطلوبة دوليا كدول الامارات العربيـــة الصغيرة فى الخليج التى اكتشف فيها البترول فجأة فارتفع تبعا لذلك دخل الفرد فى المتوسط الى ١٣٥٠٠ دولار فى السنة . الا ان مثل هذا النوع من الثروة يختلف كثيرا عن ثروات الدول العريقة فى التقدم والتى ارتبط اقتصادها القومى باستخدام التكنولوجيا الحديثة فى تطوير اقتصادها القومى وتكوين المؤسسات الاقتصادية التى تعمل فى أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة سواء ما اتصل بالداخل أو الخارج . ولا يعنى هذا ان بعض الدول المتقدمة اقتصاديا ليس لديها هذه الميزات المتحققة فجأة فقد تظهر موارد جديدة للثروة فى الدول الغنية فعلا فتزيدها غنى على غناها ، الا أن دراسة الهوة التى تفصل بين الدول الغنية والفقيرة تستبعد هذا الغنى المفاجىء الذى قد يهبط على بعض الدول الصغيرة نسبيا لمجرد سخاء الطبيعة ولمجرد الحظ . وانما نحن نأخذ فى الاعتبار عندما نناقش كنه الهوة التى تفصل بين الاثنين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تكاد تكون ثابتة والتى تسود هذين النوعين من الدول والتى تؤدى الى أن تكون احداها غنية بينما الثانية فقيرة(٣) .

وعلى أية حال ــ وكما سبق أن بينا فى السطور السابقة ــ فنحن نقترح أن يكون تعريفنا للدول الغنية هو « تلك الدول التىحققت ناتجا قوميا مرتفعا للفرد الواحد فى المتوسط بفضل اقتصاد قومى ومجتمع بشرى قادرين على الاستخدام الأمثل لمـــا تؤدى اليه التكنولوجيا الحديثة من تقدم » وطالما أن الدول ذات الناتج المنخفض من الدخل عن الفرد الواحد فى المتوسط لايمكن أن تكون دولا متقدمة اقتصاديا بالمعنى الذى أسلفنا اليه آنفا فان الهوة بين

---

(١) تزخر كتب التنمية الاقتصادية التى ظهرت فى السنوات العشرين الماضية بتعاريف مختلفة لكل من الدول الغنية والفقيرة ومن ثم لا داعى للاطالة فيها .

(٢) Simon Kuznets, «The Gap : Concept, Measurement, Trends» p. 3. Article in the proceedings of a conference held by the International Economic Association at Yogoslavia in 1970.

(٣) Ibid, p. 4.

الدول الغنية والدول الفقيرة يمكن أن يعاد تصويرها على انها هوة بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول المتخلفة التى لم تحقق النمو الاقتصادى بعد . أو تلك التى تواجه العديد من العقبات التى تؤدى الى تعثر خطوات التنمية . وهنا يتحتم اللجوء الى الاحصاءات والأرقام التى تدل على ذلك لتصبح المقارنة فعالة .

وفى سبيل دراسة الهوة التى تفصل بين نوعى الدول المتقدمة منها والفقيرة لن نؤكد على الأرقام والبيانات الاحصائية وحدها وخاصة ما اتصل بنصيب الفرد من الناتج القومى فى المتوسط وانما ينبغى أن نؤكد كذلك على وجود أو عدم وجود المنشآت والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تسود هذه الدول فضلا عن نوعيتها . وبالاضافة الى ذلك ينبغى النظر الى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجيات السياسيةوعلاقة الانسان بالانسان ثم علاقته بالطبيعة . ذلك ان الهوة ليست قائمة بين الدول الغنية والفقيرة اقتصاديا فحسب ولكنها قائمة بين الدول العصرية الصناعية ذات الحضارة — بما تتضمنه هذه الكلمة من توافر العدد والآلات التكنولوجية الحديثة وما يتوافر بها من مؤسسات اقتصادية وسياسية ودستورية وانماط ايدولوجية متقدمة — وبين الدول الزراعية التقليدية التى يسودها قطاع زراعى كبير متخلف يتكدس فيه الملايين من الفلاحين مع وجود نواة صغيرة من الصناعة الحديثة والشركات والمؤسسات التى لازالت بعد فى دور النمو وقد لا تتوافر بها الادارة والتنظيم العصريان(١) .

وقد يكون من الصعب ايجاد علاقة محددة بين التنمية الاقتصادية — كما يحددها مؤشر أو أكثر من مؤشرات الناتج القومى الاجمالى أو دخل الفرد فى المتوسط — وبين وجود مؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية ذات نشاط فعال . ولكن أهمية هذا الارتباط التاريخى لها من الوزن ما لا يمكن اغفاله أو انكاره . ذلك ان هذه العلاقة المحددة تعطينا أساسا منطقيا صحيحا لتفسير وجود دول صناعية غنية يصل دخل الفرد فيها فى المتوسط الى ما يقرب من ٤٢٤٠ دولارا فى السنة كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى كأندونيسيا التى لا يتجاوز دخل الفرد فيها ١٢٠ دولارا فى السنة(٢) . كما أن هذه العلاقة نفسها بالاضافة الى عامل السكان وزيادتهم المتواصلة عن الحجم الأمثل ثم تكدسهم الهائل فى الريف مع ما ينتج عن هذا من وجود بطالة سافرة وأخرى مقنعة وبالتالى نقص الكفاية الانتاجية يعطينا أساسا منطقيا صحيحا عن الهوة الكبيرة بين الدول الصناعية الغنية التى قطعت مرحلة كبيرة من مراحل التنمية وبين الدول الفقيرة التى تقف أمامها العقبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن تحقيق أهدافها .

---

(١) Boris Pesck, «Economic growth and its Measurement» Article in Readings in Economic Development» By Johnson and Kamerschen — South - Western Publishing Co. 1972, page 132.

(٢) Finance and Development, Quanterly No. 1 1972 ; Article on «Population, per-capita production and growth rates». p. 40 - 60.

٣ ــ الهوة ــ طبيعتها ومداها

تتوقف اهمية الهوة الاجمالية والهيكلية على حجم وعدد المجتمعات فى كل من الدول الغنية جدا والتى تمثل العشر الكبار مبتدئة بالولايات المتحدة الأمريكية التى تتميز بدخل فردى فى المتوسط يبلغ ٤٢٤٠ دولارا عن الفرد الواحد فى السنة ومنتهية بالنرويج التى يصل دخل الفرد فى المتوسط بها الى ٢١٦٠ دولار(١) . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الدول الفقيرة جدا والتى تبدأ برواندا وأوغنده ولاوس واليمن الديمقراطية وتايلاند والتى يبلغ دخل الفرد فيها فى المتوسط مايقرب من ١١٦ دولارا فى السنة . هذه الهوة الهائلة بين نوعى الدول السالفة الذكر هى النتيجةالطبيعية والمنطقية لعدد غير عادى من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل والتاريخية التى أثرت فى مجموعة الدول الغنية ايجابيا وأثرت فى مجموعة الدول الفقيرة سلبيا . وقد تكون هذه الظاهرة ملفتة للنظر الا اننا نعتقد بأن العقل والمنطق لا يدفعان الى التركيز على هذه المشكلة محاولين عقد مقارنة أو دراسة الهوة التى تفصل بين هاتين المجموعتين من الدول . أى ان المقارنة قد تكون عديمة الجدوى نظرا لانعزالهما عن بعض أولا وللاختلاف الكبير فى طبيعة الأفراد من حيث التكوين والثقافة وللاختلاف فى البيئة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا اختلافا هائلا لا يجوز عنده عقد مقارنة أو حتى محاولة الدراسة لمحاولة التقريب بين هذين النوعين من الدول لتضييق الفجوة التى تفصل بينهما .

ولكن الدراسة العلمية المتأنية للهوة لابد وأن تكون بين نوعين آخرين من الدول ليس بينهما هذا التباعد الكبير الذى سبق أن ألمحنا اليه فى السطور السابقة . ونعنى بهـــا الدول التى يقل دخل الفرد فيها فى المتوسط عن الـــ ٤٠٠ دولار مع توافر مؤسسات اقتصادية واجتماعية لا بأس بها تؤثر فى عملية التقدم الاقتصادى وبالتالى فى امكان تضييق الهوة التى تفصل بينها وبين الدول الصـــناعية الغنية ذات الحضـــارة الصـــناعية والتى تستخدم التكنولوجيا الحديثة . فالتباين والاختلاف الطفيف على جانبى الهوة مسألة هامة وخاصة بالنسبة للعلاقات المتداخلة والتحركات عبر الهوة . وهى التحركات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تؤدى فى الأجل الطويل الى تضييق هذه الهوة باحداث تنمية اقتصادية ناجحة فى مجموعة الدول الناميـــة الفقـــيرة والتى اتفقنا على أن متوســـط دخـــل الفرد فيها يقل عن ٤٠٠ دولار فى السنة ، وهى مجموعة من الدول متباينة ومستقلة نسبيا عن غيرها وتتميز بأنها تعمل جاهدة على انجاح خطوات التنمية بها وبالتالى يمكن أن تعقد المقارنة بدراسة الهـــوة التى تفصل بينها وبين الدول الصـــناعية الغنيـــــة .

وتشكل هاتان المجموعتان من الدول ــ أى الدول الغنية جدا والدول الفقيرة والنامية ــ حوالى ٨٠٪ من سكان العالم . أما العشرون فى المائة الباقية فهى فى مركز وسط حيث يتراوح نصيب الفرد من الناتج القومى بين

(١) Finance Development, Ibid., p. 56.

٤٠٠ دولار ، ١٥٠٠ دولار . ويمكن تسميتها بالدول الوسط . ومن هنا فان تعريفنا لمجموعة الدول الفقيرة تشكل معظم سكان آسيا وافريقيا وجنوبى الصحراء الكبرى وجزءا من سكان أمريكا الجنوبية .

ان الظاهرة الأولى التى توضح طبيعة الهوة التى تفصل بين نوعى الدول الغنية منها والفقيرة هى الكبر النسبى لحجم السكان بالنسبة للأراضى الزراعية والصناعية أو ما يسمى بالكثافة السكانية فى الدول الفقيرة ، فالصين الشعبية والهند والباكستان واندونيسيا وهى تمثل حضارات قديمة — تضم وحدها ما يقرب من ١٢٩٥ مليون نسمة . ومع ذلك فهى قادرة على توفير مقومات العيش الضرورية لسكانها لا لشىء الا لظروف حضارية تاريخية قديمة لازالت تؤثر فى مضمار التنمية — وهى ظروف لم تكن متوافرة فى افريقيا أو أمريكا الجنوبية فى هذه الفترة التاريخية القديمة . واذا كانت المؤسسات والنظم الاجتماعية والاقتصادية هى المسؤولة عن ذلك فان دورها فى الوضع الاقتصادى الراهن لهذه الدول يصبح محل تساؤل .

أما الظاهرة الثانية التى تؤثر فى طبيعة الهوة فهى ان معظم الدول المتقدمة فى الجانب العلوى من الهوة هم أعضاء فى مجتمع الحضارة الأوروبية فيما عدا اليابان التى تعتبر الدولة المتقدمة الوحيدة خارج المجموعة الأوروبية الأصل . ولا شك أن بعض الدول الأوروبية والفروع الأوروبية وراء البحار كالأرجنتين لا تعتبر من الدول المتقدمة ، ومع ذلك يبقى أمامنا تساؤل عن مدى تأثير ظاهرة الحضارة الأوروبية التى تعتبر شرطا كافيا للوصول الى وضع الدول المتقدمة وبالتالى الى تضييق الهوة التى تفصل بين الدول الغنية والفقيرة وعن الظروف الخاصة التى أتاحت لليابان أن تتصف بالتقدم . وعلى أية حال فان الظاهرة الجديرة بالاعتبار فى توضيح طبيعة الهوة بين نوعى الدول السالفة الذكر تشير الى وجود الكثافات السكانية الكبيرة فى الدول الأولى بينما تقل هذه الكثافات فى الثانية . الا أن هذه النقطة ليست الوحيدة فى تفسير طبيعة الهوة — فهناك تساؤلات حول المحددات الكثيرة الأخرى المتصلة بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومدى فاعلية المؤسسات القائمة هنا وهناك ، وهى العوامل المؤثرة فعلا فى احداث التقدم .

ويدخل ضمن طبيعة الهوة ومداها جوانب هيكلية قائمة بالفعل فى اقتصاد الدول الفقيرة وتؤثر فى ابراز الهوة . فالدول الفقيرة بحكم ناتجها القومى الكلى الضعيف Gross National Product لا تستطيع منافسة الدول الغنية فى الانتاج والاستهلاك لأسباب كثيرة منها تلك الخواص الهيكلية التى تصحب انخفاض مستوى نصيب الفرد من الناتج القومى كضعف التعليم وانتشار الأمية وانخفاض نصيب الفرد من الطاقة المحركة وانخفاض مستويات الصحة العامة فضلا عن الظواهر غير الاقتصادية كمعدلات المواليد والوفيات والهجرة أو ظروف الحياة كما يعكسها سكنى الحضر ومحو أمية السكان وما الى ذلك . فالفروق الواسعة فى نصيب الفرد من الناتج القومى تصحبها فروق واسعة فى خصائص الهياكل الاقتصادية والاجتماعية .

فاذا كانت نسبة الأمية فى الدول المتقدمة صفرا بينما كانت هذه النسبة فى الدول الفقيرة تصل الى ٧٠٪ واذا كانت القوى العاملة فى الزراعة فى الدول المتقدمة أقل من ٢٥٪ من جملة القوى العاملة بينما هى فى الدول الفقيرة تشكل ٧٥٪ من مجموع هذه القوى ، واذا كانت معدلات الوفيات فى الدول الفقيرة ضعف معدلاتها فى الدول الغنية فان ذلك كله يضفى تأكيدا على صحة الاستنتاج القائل بأن الهوة الكلية فى القدرة الاقتصادية واغداء الاقتصادى هى هوة واسعة وليست مجرد أرقام خادعة(١) .

٤ ــ وماذا عن المستقبل ؟

سؤال نحاول تحليله بناء على ما توافر لدينا من احصاءات وبيانات سابقة وحاضرة معتمدين على الراى القائل بأن الخط العريض للمستقبل ما هو فى واقع الأمر الا نفس الخط العريض الذى ربط الماضى بالحاضر مع استقراءات لما يمكن أن يحدث فى السنوات المقبلة وحتى سنة ٢٠٠٠ .

١ ــ وجهة نظر واقعية :

ولكن محاولة الرد على السؤال السابق المتعلق بمستقبل الهوة بين الدول الغنية والفقيرة ليست أكاديمية كما يتصور البعض ، فهناك وجهتا نظر مختلفة ، الأولى واقعية ــ أو لعلها متشابهة فيما يختص بالدول الفقيرة ــ ومؤداها أن الدول الغنية سوف تزداد غنى فى المستقبل وسوف يرتفع دخل الفرد فى المتوسط ليصل الى حوالى التسعة آلاف دولار فى السنة بالأسعار الحالية بينما لن يزيد هذا الدخل فى الدول الفقيرة عن ٣٠٠ دولار . وهى وجهة نظر أخذ بها المفكر الاقتصادى الكبير Rosenstein - Rodan[1] وهو راى نحترمه تماما ونوافق عليه للأسباب الآتية :

١ ــ تتوافر فى الدول الغنية المتقدمة جميع الهياكل الاقتصادية الأساسية والخبرات .

٢ ــ لا تواجه هذه الدول مشكلة الازدياد السريع فى الأعداد السكانية .

٣ ــ التقدم التكنولوجى فى هذه الدول كفيل بحل مشاكل الطاقة التى تواجهها اليوم .

فالتقدم التكنولوجى سيؤدى قطعا الى استخدام الذرة عما قريب بدلا من البترول كطاقة محركة .

---

(١) M. Ohlin. «The Contemporary Consequence of the gau», Article presented in the Conference p. 60.

٤ ــ نجحت الدول الصناعية المتقدمة فى الانضمام الى تكتلات اقتصادية معاصرة اكتسبت بموجبها مكاسب تجارية عظيمة لعل أهمها هى اتساع السوق الداخلية وزيادة أحجام التجارة الدولية الأمر الذى يؤدى بالقطع الى زيادة الدخول القومية بها .

وبناء عليه يتوقع R. Rodan أن يصل دخل الفرد فى المتوسط فى الدول الغنيـة سـنة ٢٠٠٠ الى الأرقام الآتية ، وذلك حسب الأسـعار الحاليـة(١) .

الولايات المتحـدة	٩٦٥٠ دولارا فى السنة
اليـابان	٧٤٠٠ دولار فى السنة
المانيا الغربيـة	٦٩٠٠ دولار فى السنة
انجلتـرا	٦٥٠٠ دولار فى السنة
كنـدا	٦٣٦٠ دولارا فى السنة
فرنسـا	٦١٠٠ دولار فى السنة

ويلاحظ من الجدول السابق أن الولايات المتحدة سوف تحتل المركز الأول بالنسبة لدخل الفرد فى المتوسط وهو أمر محتمل جدا فى المستقبل . ولعل أهم أسباب ذلك انها تسبق العالم فى التقدم العلمى بصورة مذهلة . ويقوم هذا التقدم على أسباب كثيرة فى مقدمتها الأموال الضخمة التى تنفقها الشركات والمؤسسات على البحوث العلمية وان هذه البحوث لا يقتصر القيام بها على معامل الشركات والمؤسسات الحكومية وانما يساهم فيها بالنصيب الأكبر أساتذة وعلماء الجامعات .

وسوف تحتل اليابان ــ بناء على التصور السابق ــ المركز الثانى . وأسباب ذلك كثيرة منها انها تعتبر اليوم من أفضل الدول استفادة من التقدم العلمى ، اذ بدأت صناعاتها من حيث وصل العالم ، والعلم عندها قد وصل الى مرحلة الالكترون ، وينتظر أن تدخل اليابان فى السنوات القليلة المقبلة الى مرحلة منافسة الانتاج العلمى فى العديد من السلع العصرية .

هذا فيما يختص بالدول الصناعية الغنية . ولكن ماذا عن الدول الفقيرة وما هى نوعية العقبات التى سوف تواجه طريق التنمية الاقتصادية بها ؟

١ ــ ستكون هناك زيادات سكانية كبيرة تواجه طريق التنمية وهى زيادات سوف تلتهم ثمرات التنمية تباعا . فقد وصل سكان الدول النامية

---

(١) Ibid, p. 41.

اليوم الى ٢٣٣٤ مليون نسمة الا أن معدلات الزيادة المحتملة ستوصلهم الى ٤٩٥٢ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠(١) بينما سكان الدول الغنية سيزيدون من ٩٨٧ مليونا الى ١٤١٧ مليونا . وهو ما يوضحه الجدول الفرضى الآتى :

السكان فى الدول الفقيرة والدول الغنية سنة ١٩٦٥ وحتى سنة ٢٠٠٠(٢)

الدول الفقيرة		الدول الغنيـــة		
١٩٦٥	٢٠٠٠		١٩٦٥	٢٠٠٠
افريقيـــا ٣١٠ر٧	٧٧٩	اليـــابان	٩٨	١٢٣
آسيا فيما عدا ٧٩١ر١	٤٩٥٢ر٠	الولايات المتحدة وكنـــدا	٢٢٧ر٤	٣٨٣
أمريكا اللاتينيـــة	٢٣٣ ٦١٥	استراليا ونيوزيلند	١٤	٢٥
		أوروبا	٦٤٧ر٧	٨٨٦
المجمـــوع ٣٤٧ر٧	٢ر٠٥٥٨ر٣		٩٨٧ر١	١ر٤١٧

ان سكان العالم بناء على هذا الجدول سوف يزيدون من ٣٣٢٠ مليـــون سنة ١٩٦٥ الى ٦٤٠٠ مليون سنة ٢٠٠٠ وسكان الدول النامية الذى بلغ عددهم سنة ١٩٦٥ ما يقرب من ٢٣٤٣ مليونا يمثلون ٥ر٦٥٪ من جملة سكان العالم سيرتفع عددهم الى ٤٩٥٢ مليونا ليشكلوا ٥ر٧٧٪ من سكان العالم . وسيكون ذلك عبئا كبيرا على معدلات التنمية فى هذه الدول .

٢ ــ البطالة فى الدول الناميـــة : وسوف يترتب على هـــذه الزيادات المتلاحقة فى الأعداد السكانية فى الدول النامية الفقيرة مع عدم تحقيق زيادة أكبر من معدلات التنمية الى ظهور البطالة السافرة والمقنعة . والصـــورة المتوقعة للتسعينات من هذا القرن هى وجود نقص فى القوى العاملة فى الدول الغنية المتقدمة الى جوار دول نامية تعانى من البطالة السافرة والمقنعة الأمر الذى يؤدى الى بطء ملحوظ فى الكفاية العمالية الانتاجية فى الدول النامية .

(١) Ibid, p. 39.
(٢) Table 5 p. 42, Kohn and Wiener Study.

ـ ٢ الديون وأعباؤها المتوقعة : أكدت دراسة حديثة قام بها البنك الدولى للانشاء والتعمير ارتفاع ديون الدول النامية ارتفاعا ملحوظا سنة بعد اخرى كما أكدت أن الموقف يزداد سوءا منذ عام ١٩٧٣ . ووفقا لهذا التقرير فان حجم الديون قد ارتفع من ١٢ ـ ١٣٪ سنويا خلال الستينيات ثم ازداد الى ١٦٪ سنويا خلال الفترة بين ٧٠ ـ ٧٥ . أكثر من ذلك فان الاتجاه فى زيادة مدفوعات خدمة الدين ـ أى الأقساط والفوائد ـ بدأت تزداد زيادة كبيرة عن الديون نفسها . ففى عام ١٩٧٣ ارتفعت خدمة ديون الى ٣١٪ عن عام ١٩٧٠ . والموقف حتى سنة ٢٠٠٠ قد يزداد اظلاما ، وخاصة بالنسبة للدول الفقيرة التى لا تملك البترول والتى ستضطر الى استيراده .

٤ ـ التجارة الدولية فى العالم الثالث : تبدأ مشكلات التجارة من منطلق أساسى مؤداه عدم توافر العملات الأجنبية اللازمة لعمليات الاستثمار الداخلى ، وفى الوقت نفسه عدم زيادة الصادرات بشكل يؤدى معه الى عدم توافر هذه العملات لرفع معدلات الاستثمار فى المستقبل . ويرجع عجز الصادرات عن توفير العملات الأجنبية بالكميات المطلوبة الى ما تتصف به هذه الصادرات من أن معظمها من المنتجات الأولية . فقد دلت الاحصاءات على أن ٧٥٪ من صادرات الدول النامية مواد أولية(١) وكلنا يعرف أن معدل التبادل الدولى فى المواد الأولية بالنسبة للسلع التامة الصنع يتحرك مستقبلا فى غير صالح الأولى . وأخطر من ذلك الاتجاه طويل المدى لتراخى الزيادة فى حجم المنتجات الأولية فى التجارة العالمية نتيجة منافسة منتظرة لما سيستحدثه العلم من اختراعات فضلا عن انتشار استخدام البدائل الصناعية(٢) وأخيرا أثر انشاء الأسواق المشتركة بين الدول الصناعية الغنية فى تقليل اعتمادها على الاستيراد من الخارج .

٢ ـ وجهة نظر متفائلة :

وهناك رأى آخر يبدو أقل تشاؤما مؤداه أن الهوة بين الدول الغنية والفقيرة ستضيق الى حد ما حتى سنة ٢٠٠٠ لسببين : الأول انه لا يحتمل أن يظل معدل النمو الاقتصادى الحالى للدول الغنية على حاله من الارتفاع خلال الجيل القادم . والسبب الثانى أن الدول الفقيرة قد تحقق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية فى السنوات القليلة القادمة لأسباب اقتصادية وسياسية جديدة ستظهر تباعا .

وفيما يلى تحليل لهذا الرأى :

١ ـ انخفاض معدل نمو الدول المتقدمة : ويقوم هذا الرأى على أساس

(١) United Nations «Instability of Export Market of Underdeveloped Countries» New-York 1962.

(٢) I. Bognar «The Future plan and role of the developing Countries in the World Economy» 1971 page 13.

أن الدول الغنية حققت نموا كبيرا فى السنوات الخمسينية والستينية لمزايا قد لا تتكرر فى الجيل القادم . ففى تلك الفترة كانت هناك مرونة فيما يعرض من القوى العاملة وكان هناك نطاق واسع من اقتصاديات الحجم الذى يتميز به أى اقتصاد ترتفع فيه مرونة الطلب على الدخل للحصول على المنتجات الصناعية . وقد أدى ذلك — مع أسباب أخرى عديدة — الى اندفاع اقتصاد الدول الغنية فى طريق التوسع بسرعة أدت معها الى ارتفاع تضخمى فى الأسعار فلجأت هذه الدول الى رفع معدلات الضرائب وزيادة أسعار الفائدة وتخفيض الانفاق الحكومى . الا أنها لم تنجح بعد فى كبح جماح التضخم .

ان جوهر سياسة مكافحة التضخم فى الدول الصناعية الغنية يتلخص فى فكرة واحدة وهى أنه حيث توجد بطالة وكساد لا يوجد خطر التضخم . ولكن الأمور سارت على عكس ذلك فظهر كساد فى بحر التضخم وهو أمر محير فعلا . فهناك كساد وتضخم سعرى فى نفس الوقت ثم هناك زيادة فى نسبة البطالة مع استمرار التضخم وارتفاع الأسعار مما جعل الحكومات تتخبط بين اجراءات مقاومة واجراءات مقاومة الكساد ، وظهر فى لغة الاقتصاد مصطلح جديد هو انكساد التضخمى الذى قد يؤدى — مع مؤثرات أخرى عديدة — الى تخفيض معدلات النمو فى الدول المتقدمة مستقبلا .

يضاف الى ذلك أن المستقبل فى الدول الغنية يخفى وراءه اتجاهات نحو تخفيض أيام العمل فى الاسبوع الى أربعة أيام فقط . وأن تكون ساعات العمل ما بين ١٥٠٠ ، ١٦٠٠ ساعة سنويا وسيصبح معدل انتاجية العمل فى الساعة أكثر انخفاضا وسيؤدى هذا الى انخفاض معدل النمو الى حوالى ٤٪ (١) .

على أن انخفاض معدل النمو فى الدول الغنية أمر لا يدعو الى الأسى فعند هذا المستوى من الدخل الفردى يكون لنوع الحياة والقيم الثقافية ووقت الفراغ وزن متزايد فى موازين الرفاهية الاجتماعية والسعادة البشرية .

احتمال تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية فى الدول النامية : أى ارتفاع المعدل الى ٦٪ بل وأكثر فى السنوات القليلة المقبلة . وهو وثبة متصلة الحلقات — ولكنها ممكنة — وتتطلب هزة فى المجتمعات النامية لا يحققها الا جهد اقتصادى واجتماعى وسياسى كبير يزيد من المدخرات والاستثمارات والتعليم والمعونات الاقتصادية من الدول الغنية . ومن ثم يجب احداث تنقيح جذرى للسياسات التجارية بحيث تؤدى الى تكوين أسواق مشتركة ومناطق للتجارة الحرة داخل الدول النامية فضلا عن تشجيع الهجرة من الريف الى المدن والعكس تجعل جماهير الدول النامية نابضة بالحركة والنشاط .

---

(١) Bhagwati I. Editor, «Economics and World order from the 1970's to the 1990'S» Free Press, page 32.

ومع ذلك فنحن لا ندعى اننا نستطيع أن نصف بالتفصيل ما سيحدث فى الدول النامية من تغيير فى المستقبل لكننا نستطيع أن نتبين من الآن النمط العام له . فليس ضربا من الخيال أن نتصور حكومات وشعوب الدول النامية وقد عرفت طريقها نحو التنمية والتقدم التكنولوجى واستطاعت أن تحل مشاكلها الاقتصادية المرتبطة بالتنمية(١) .

ان الصورة المتفائلة لوضع الدول النامية سنة ٢٠٠٠ تتضمن تحقيق معدل للاستثمار قدره ١٧ ٪ سنويا ومدخرات قومية قدرها ١٣ر٥ ٪ ومعدلات حدية للادخار قدرها ٢٥ ٪ (٢) كما أن هذه الصورة نفسها تتضمن تعاونا دوليا أفضل بين الدول النامية يؤدى الى قيام أسواق مشتركة ومناطق تجارة حرة وهى آراء تلاقى فى الوقت الحاضر موافقة ولكنها كلامية فقط لم تدخل حيز التنفيذ الفعلى . وتفترض الصورة كذلك انخفاض معدلات المواليد فى الدول النامية لأسـباب اجتماعية وثقافيـة هى الآن فى الطـريق . وهو اتجـاه تنبأ به Stephan Enke ولا يستبعد حدوثه فى المستقبل(٣) كذلك تفترض نفس الصورة انتهاء أزمة الضمير الغربى ازاء المعونات والامتيازات التجارية التى تمنحها الدول الغنية للدول الفقيرة فضلا عن زيادة معدلات الاستثمارات الدولية بصورة جديدة كفيلة بأن تساعد من يسعون لمساعدة انفسهم .

ومع هذا الاتجاه التفاؤلى انعقدت دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة من ١٩ ابريل حتى ٢ مايو سنة ١٩٧٤ وأقرت مشروعا للدول النامية يتضمن المطالب الآتية :

١ — ضرورة قيام نظام اقتصادى دولى جديد يقوم فيه التوازن بين الدول الغنية والدول الفقيرة ويضمن تنمية اقتصادية مستقرة لصالح الأجيال القادمة . ويجب أن يقوم هذا النظام على أساس المبادىء التالية :

١ — ضرورة اصلاح النظام النقدى الدولى .

٢ — ضرورة حل مشكلة الغذاء العالمية .

٣ — المعاملة التفضيلية للواردات من الدول النامية .

٤ — رقابة أنشطة الشركات المتعددة الجنسية .

٢ — أوصى المؤتمر الدول الأعضاء وخاصـة الدول المتقدمة بتنفيذ البرنامج المحدد من الجمعية العامة للاستراتيجية الدولية للتنمية وأضاف أن

---

(١) Gunner Myrdal «The challenge of World Poverty» Part four.

(٢) Rosentein- Rodan, The same article page 37.

(٣) Stephan Enk. «The Economic aspects of slowing population growth», Article in Economic Journal Vol. LXXII (March 1966) page 44.

الاستثمارات الأجنبية التى تقوم بها الدول المتقدمة داخل الدول النامية يجب أن تتمشى مع حاجات ومتطلبات الدول الأخيرة .

٣ ــ اكد الاعلان وجوب استفادة الدول النامية من مزايا العلم والتكنولوجيا وبدون أية شروط . كما حرص الاعلان على تقديم ١٪ من الدخول القومية للدول الغنية كمساعدة منها فى تمويل التنمية الاقتصادية فى الذول الفقيرة .

وعلى أية حال فلا يجب أن يغيب عن البال عند تحليل الفكرة التفاؤلية القائلة بأن الهوة بين الدول الغنية والفقيرة سوف تضيق فى السنوات المقبلة مرهون بغرض أساسى هو أن الدول الغنية سوف ترتفع الى مستوى المسؤولية التاريخية بحيث تضع قضية التنمية الاقتصادية فى الدول الفقيرة كقضية تهمها هى قبل الدول الفقيرة حفاظا على عدم زيادة انقسام العالم الى دول تملك ودول لا تملك . وهى ظاهرة خطيرة لأنها تمثل تحديا تاريخيا للجنس البشرى .

خاتمة

تبين من هذا البحث أن هناك هوة خطيرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة كما تبين أيضا ضرورة تضييق هذه الهوة فى السنوات القليلة القادمة(١) فالفشل فى احداث هذا التضييق سوف يؤدى الى انقسام العالم الى قسمين مختلفين ، وربما متضادين قد يهدد مستقبل الحضارة البشرية والسلام العالمى . كذلك فان ما هو معرض للخطر نتيجة تزايد الهوة هو قيمة الحياة نفسها فى الدول الفقيرة .. حياة مئات الملايين من سكان هذه الدول وحياة ابنائهم واحفادهم من بعدهم . ومع ذلك وبالرغم من خطورة هذه الظاهرة تقف الغالبية العظمى من مسئولى الدول الفقيرة خارج الملعب غير مبالين ، بينما يكتفى البعض الآخر بمجرد الانصات الى ما يقوله الاقتصاديون ويهزون رؤوسهم بالموافقة دون أن يدخلوا الى المعركة عاملين على تضييق الهوة .

اذا كان الواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى بين الدول الغنية والدول الفقيرة واقعا مختلفا فلا مجال للاستغراب اذا تضخمت الهوة بينهما خلال الربع الأخير من القرن الحالى .

---

(١) يؤكد الاستاذ Arthur Lewis فى مقال له بعنوان Objectives and Prognostications ان الاهتمام الدولى يجب ان يوجه نحو التقدم الاقتصادى المطلق فى الدول النامية وليس الى حجم الهوة التى تفصل بين الدول الغنية والفقيرة ــ أنظر :
The gap between Rich and poor Nations «Proceedings of the Conference held in Yogoslavia in 1970 page 420.